أكد في مقابلة مع قناة «العربية» أن البنك لم يحتج حتى الآن للاستفادة من إجراءات بنك الكويت المركزي الأخيرة

الصقر: «الوطني» يتمتع بمستويات سيولة وتمويل تفوق المتطلبات الرقابية

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، أن المؤشرات المالية للنصف الأول من العام 2026 تعكس قوة الأداء التشغيلي للمجموعة، مستفيدة من مرونة نموذج أعمالها وتنوع مصادر دخلها وانتشارها الجغرافي الواسع، وهي العوامل التي عززت قدرتها على مواصلة النمو والحفاظ على قوة أدائها رغم التحديات الاقتصادية والتطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

وأوضح الصقر، خلال مقابلة مع قناة العربية، أن بنك الكويت الوطني حقق أرباحا صافية بلغت 324,8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بنمو نسبته 3٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، فيما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية إلى 662,0 مليون دينار بزيادة بلغت 4,8٪ على أساس سنوي.

وأضاف أن البنك واصل تحقيق مؤشرات ربحية قوية، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 14,4٪، فيما بلغ العائد على متوسط الموجودات 1,42٪. كما ارتفع إجمالي القروض والتسليفات إلى 27,8 مليار دينار بنمو سنوي بلغ 8,9٪، بينما زادت ودائع العملاء إلى 27,0 مليار دينار بارتفاع نسبته 13,1٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأشار الصقر إلى أن هذه النتائج تبرهن على متانة نموذج أعمال المجموعة القائم على التنويع، سواء من حيث الأنشطة أو الأسواق التي تعمل فيها، الأمر الذي عزز استمرارية الأعمال وساهم في الحد من تأثير المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مبينا أن هذا النموذج مكن المجموعة من الحفاظ على قوة أدائها وتحقيق نمو متوازن في الإيرادات والأرباح، مستندة إلى قاعدة أعمال متنوعة.

وأكد أن استمرار النمو في حجم الأعمال، ولاسيما في محفظتي القروض والاستثمارات، شكل أحد أبرز العوامل الداعمة للأداء خلال الفترة، لافتا إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد والتمويل الإسلامي خلال النصف الأول من العام 2026 إلى 500,5 مليون دينار كويتي بنمو 2,2٪ على أساس سنوي، فيما سجلت الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد نموا قويا بنسبة 13,9٪ لتصل إلى 161,5 مليون دينار.

وأفاد الصقر بأن استراتيجية تنويع مصادر الدخل واصلت تحقيق نتائج إيجابية، إذ لعبت العمليات الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية عبر بنك بوبيان ــ الذراع المصرفية الإسلامية لمجموعة بنك الكويت الوطني ــ دورا محوريا في دعم ربحية المجموعة وتعزيز مرونتها التشغيلية، حيث ساهمتا مجتمعين بنسبة 38٪ من إجمالي أرباح المجموعة خلال النصف الأول من العام، ما يعكس نجاح «الوطني» في بناء نموذج أعمال متنوع قادر على تحقيق النمو والمحافظة على استقرار الأداء في مختلف الظروف الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة، أوضح الصقر أنه بعد فترة من التراجع النسبي في حدة التوترات الجيوسياسية، تشهد المنطقة مجددا تصعيدا في الأحداث، ما أدى إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين إقليميا وعالميا، مشيرا إلى أن التداعيات الكاملة لهذه التطورات لاتزال غير واضحة، إلا أن استمرار حالة عدم اليقين يشكل عامل ضغط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد يؤدي إلى اتساع العجوزات المالية.

وأضاف الصقر: بالنسبة للكويت، كان تراجع التوترات خلال الفترة الماضية قد أسهم في دعم النشاط الاقتصادي، فيما قد يؤدي التصعيد الحالي إلى تباطؤ مؤقت في وتيرة التعافي، مؤكدا في الوقت ذاته أن التجربة الأخيرة تظهر قدرة الاقتصاد الكويتي على استعادة زخمه سريعا عند استقرار الأوضاع الجيوسياسية وتراجع حالة عدم اليقين.

وتوقع الصقر أن تدعم الاستثمارات الحكومية ومشاريع البنية التحتية والإصلاحات المرتبطة برؤية الكويت 2035 النمو الاقتصادي فور عودة الاستقرار.

وأكد الصقر أن بنك الكويت الوطني يواصل الاستفادة من قوة وتنوع أعماله وانتشاره الجغرافي، ما يعزز قدرته على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مشيرا إلى أن نتائج النصف الأول من عام 2026 عكست بوضوح نجاحه في مواصلة النمو وتحقيق أداء قوي رغم التحديات، مستندا إلى ميزانية عمومية متينة وجودة أصول مستقرة وقاعدة رأسمالية قوية، ما يتيح له مواجهة التقلبات واستيعاب أي تداعيات محتملة للتطورات الجيوسياسية.

وأضاف أن الأولوية خلال المرحلة المقبلة ستظل متمثلة في المحافظة على قوة الميزانية العمومية ومستويات السيولة ورأس المال، بالتوازي مع مواصلة تنفيذ استراتيجية المجموعة والاستفادة من فرص النمو المتوافرة في الأسواق التي تعمل فيها، مع متابعة التطورات الاقتصادية والجيوسياسية عن كثب وإعادة تقييم انعكاساتها بصورة دورية.

وثمن الصقر الإجراءات الاستباقية التي اتخذها بنك الكويت المركزي بهدف تعزيز متانة القطاع المصرفي ودعم قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة، مؤكدا أن هذه الخطوات تعكس النهج الاحترازي الذي يميز السياسة الرقابية في دولة الكويت.

وأوضح الصقر أن بنك الكويت الوطني يتمتع بمستويات قوية من السيولة والتمويل تتجاوز المتطلبات الرقابية الأصلية لمعايير بازل 3، حتى قبل الإجراءات الأخيرة التي أعلنها بنك الكويت المركزي، مشيرا إلى أن البنك لم يحتج حتى الآن إلى الاستفادة من أي من التسهيلات التي وفرها بنك الكويت المركزي ضمن هذه الإجراءات، في ظل متانة مركزه المالي.

ولفت الصقر إلى أن جودة الأصول تواصل تحسنها، حيث تراجعت نسبة القروض المتعثرة إلى 1,22٪ بنهاية النصف الأول من العام 2026 مقارنة بـ1,36٪ في ديسمبر 2025، فيما وصلت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 256,0٪.

واختتم الصقر حديثه بالتأكيد على أن هذه المؤشرات تعكس متانة المركز المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني ومرونتها العالية، وقدرتها على مواصلة النمو والتعامل بكفاءة مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والتحديات الإقليمية، بما يدعم استمرارها في تحقيق قيمة مستدامة لمساهميها وعملائها والمحافظة على مكانتها الريادية على مستوى المنطقة.

عصام الصقر خلال المقابلة مع قناة العربية

- المؤشرات المالية للنصف الأول تعكس قوة الأداء التشغيلي للمجموعة مستفيدة من مرونة نموذج أعمالها
- 38٪ مساهمة العمليات الدولية وبنك بوبيان في إجمالي أرباح المجموعة خلال النصف الأول
- الاقتصاد الكويتي قادر على استعادة زخمه فور استقرار الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة
- استمرار حالة عدم اليقين يشكّل عامل ضغط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي
- نثمّن إجراءات «المركزي» الاستباقية لدعم متانة القطاع المصرفي وتعزيز قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الوطني عصام الصقر أكد خلال مؤتمر المحللين أنها تعكس مرونة نموذج أعمال المجموعة القائم على التنويع

نتائج «الوطني» في النصف الأول تعكس قدرته على تحقيق أداء مستدام بمختلف الظروف

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر أن المجموعة واصلت تحقيق أداء مالي وتشغيلي قوي خلال النصف الأول من عام 2026، مستفيدة من قوة نموذج أعمالها المتنوع وانتشارها الجغرافي الواسع، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على زخم النمو وتعزيز مرونتها التشغيلية في ظل بيئة اقتصادية وجيوسياسية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

وأوضح الصقر على هامش مؤتمر المحللين للنصف الأول من العام 2026، أن نتائج البنك خلال الأشهر الستة الأولى من العام تعكس مرونة نموذج أعمال المجموعة القائم على التنويع، وقدرتها على تحقيق أداء متوازن ومستدام في مختلف الظروف.

وأكد أن التنويع ما يزال يمثل أولوية رئيسية للمجموعة، بدعم من حضورها القوي على الساحة الإقليمية والدولية، في حين واصل كل من «الوطني للثروات» وبنك بوبيان، الذراع المصرفية الإسلامية لمجموعة بنك الكويت الوطني، دعم جهود المجموعة في تنويع مصادر النمو.

ومن الناحية الاستراتيجية، أفاد الصقر بأن المجموعة تواصل التركيز على المضي قدما في أجندة التحول الرقمي وتعزيز قدراتها على الابتكار، وذلك من خلال مواصلة تطوير قنواتها الرقمية، وتوسيع نطاق الخدمات المتاحة عبر الموبايل، وتقديم مجموعة أوسع من الحلول المصرفية للعملاء.

وأشار إلى أن المجموعة قامت خلال العام الحالي بتحديث استراتيجيتها للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يعزز مواءمتها مع التوجهات المتغيرة في الأسواق وأفضل الممارسات الرائدة في القطاع. كما واصلت زيادة حجم الأصول المستدامة، محققة 60٪ من المستوى المستهدف للتمويل المستدام البالغ 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030، إضافة إلى إصدارها إطارا جديدا للتمويل المستدام، بما يعزز قدرتها على دعم عملائها في مساراتهم نحو تحقيق الاستدامة.

وفيما يتعلق برأس المال وتوزيعات الأرباح، أكد الصقر أن المركز الرأسمالي للمجموعة ما يزال قويا، مواصلا دعم الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتطلعاتها للنمو، مبينا أن «الوطني» نجح في الحفاظ على سياسة منضبطة ومجزية في توزيعات الأرباح، تستند إلى إدارة حصيفة لرأس المال تكفل الاحتفاظ بمستويات قوية تتوافق مع المتطلبات الرقابية وتدعم استراتيجيته للنمو على المدى الطويل.

وذكر الصقر أن هذا النهج يجسد الالتزام المستمر بتعزيز القيمة المقدمة للمساهمين، مع تحقيق توازن مدروس بين توزيعات الأرباح والحفاظ على المتانة والمرونة المالية اللازمتين لدعم النمو المستقبلي.

وبالنظر إلى المستقبل، أكد الصقر أن المجموعة لا تزال في وضع قوي يؤهلها للبناء على الزخم المحقق وتعزيز ريادتها في السوق المحلي، مدعومة بأسسها القوية وميزانيتها العمومية المتينة ونموذجها التشغيلي المتنوع. كما تواصل علاقاتها الموثوقة مع القطاعين العام والخاص توفير فرص مهمة تتيح لها القيام بدور ريادي في خطط الكويت الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية وبرامج التحول الاقتصادي.

وأضاف أن التنويع سيبقى محورا أساسيا في استراتيجية المجموعة، إلى جانب مواصلة الاستثمار في القدرات الرقمية والابتكار والاستدامة، بما يدعم النمو المستدام وتعزيز القيمة للمساهمين على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بقانون التمويل العقاري، أوضح الصقر أنه في ضوء المستجدات الجيوسياسية الأخيرة، لم ترد أي تطورات إضافية بشأن القانون، مضيفا أن آخر مسودة للقانون أحيلت إلى مجلس الوزراء بعد مراجعتها من إدارة الفتوى والتشريع، وهي تتقدم إلى المراحل النهائية من إجراءات إصدار القانون، كما أحيلت المسودة إلى بنك الكويت المركزي لمراجعتها بصفته الجهة الرقابية.

- الصقر: علاقات «الوطني» الوثيقة مع القطاعين العام والخاص تتيح له دوراً ريادياً في خطط الكويت الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية
- التزام الحكومة بتطوير البنية التحتية والمضي قدماً في الإصلاحات يدعم التعافي التدريجي مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها
- رونغي: المجموعة أكدت قوة أدائها التشغيلي والمالي في ظل أكثر الظروف تحدياً وتعقيداً مستفيدة من نموذج أعمالها المتنوع
- استمرار إصدارات سندات الخزانة المقومة بالدينار الكويتي يدعم النمو التدريجي للاحتياطيات المدرة للفوائد لدى «المركزي»

وأشار إلى أن وزير الدولة لشؤون الإسكان أكد مؤخرا عزم الحكومة على المضي قدما في هذا الملف، باعتباره خطوة بالغة الأهمية نحو إقرار قانون التمويل العقاري السكني، مؤكدا أن إقرار قانون التمويل العقاري من شأنه أن يمثل خطوة مهمة للاقتصاد الكويتي، لما له من دور في دعم النشاط الاقتصادي وتوفير حلول تمويلية أوسع للمواطنين، فضلا عن إسهامه في تحفيز عدد من القطاعات المرتبطة بالنشاط السكني.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي، أوضح الصقر أنه بعد اعتدال وتيرة النشاط الاقتصادي لفترة مؤقتة عقب الانحسار الجزئي للتوترات الجيوسياسية، فإن التصعيد الأخير يشكل عامل ضغط على مسار التعافي الاقتصادي.

وأضاف أنه بعد الزخم القوي الذي شهده مطلع العام، اعتدل نشاط ترسية المشاريع خلال الربع الثاني، إذ بلغ إجمالي المشاريع التي تمت ترسيتها نحو 2,3 مليار دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مشيرا إلى أنه على الرغم من توقع تأجيل الجداول الزمنية لتنفيذ بعض المشاريع إلى النصف الثاني من عام 2026 وعام 2027، فإن التزام الحكومة المتواصل بتطوير البنية التحتية والمضي قدما في الإصلاحات المرتبطة برؤية الكويت 2035 من شأنه أن يدعم التعافي التدريجي في نشاط المشاريع مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، أكد الصقر أنه على الرغم من استمرار المخاطر الجيوسياسية في ظل الاضطرابات القائمة، فإن اقتصادات دول المجلس أثبتت قدرتها على الصمود، كما تتمتع بوضع قوي يمكنها من التعامل مع الصدمات الخارجية، بدعم من قوة المراكز المالية السيادية ووفرة السيولة وهوامش الأمان المالية القوية.

حالة عدم اليقين

من جانبه، أكد المدير المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني سوجيت رونغي، أن المجموعة نجحت خلال النصف الأول من عام 2026 في تأكيد قوة أدائها التشغيلي والمالي رغم التحديات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، مشيرا إلى أن العام بدأ وسط قدر كبير من التفاؤل بشأن توقعات نمو الأعمال في الكويت والأسواق الدولية، إلا أن التصعيد المفاجئ والحاد للتوترات الجيوسياسية منذ نهاية فبراير أدى إلى عدم استقرار البيئة التشغيلية الإقليمية وزيادة حالة عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، في وقت لم تتكشف فيه بعد التداعيات الكاملة لهذه التطورات.

وأضاف رونغي ان أداء المجموعة خلال النصف الأول من العام يعكس ما تتمتع به من مرونة وقدرة على التكيف، مستفيدة من نموذج أعمالها المتنوع، بما يضمن استمرارية العمليات التشغيلية دون انقطاع حتى في أصعب الظروف وأكثرها تعقيدا وتقلبا.

وأوضح أن المجموعة حققت صافي ربح بلغ 324,8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة قدرها 9,5 ملايين دينار مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وبنمو نسبته 3,0٪. كما تجاوز صافي ربح الربع الثاني من العام مستواه المسجل في الفترة المقابلة من عام 2025 بنسبة 4,5٪، بدعم من قوة الأداء التشغيلي وانخفاض التكلفة الضريبية، وهو ما أسهم في الحد من أثر الارتفاع النسبي لصافي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة.

وأوضح رونغي أن استمرار إصدارات سندات الخزانة الحكومية المقومة بالدينار الكويتي أسهم في الارتفاع التدريجي للاحتياطيات المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي، الأمر الذي انعكس إيجابا على صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الفائدة، مبينا أن «الوطني» يتطلع إلى استمرار إصدارات أدوات الدين، بما يتيح توظيف السيولة في أصول ذات عوائد أفضل لدى بنك الكويت المركزي.

وبين أن القروض والتسليفات الإجمالية سجلت نموا بلغت قيمته 2,3 مليار دينار وبنسبة 8,9٪ على أساس سنوي لتصل إلى 27,8 مليار دينار في نهاية النصف الأول من العام 2026، فيما بلغت نسبة النمو منذ بداية العام الحالي 3,6٪، وهو ما يعكس تأثير التطورات الجيوسياسية المعاكسة التي شهدتها المنطقة منذ نهاية فبراير.

وأشار إلى أن النمو المسجل خلال الربع الثاني جاء بصورة رئيسية نتيجة نمو محفظة إقراض الشركات في الكويت وعبر شبكة أعمال المجموعة الدولية، كما ارتفعت استثمارات الأوراق المالية إلى 9,2 مليارات دينار بنمو سنوي بلغ 6,4٪.

وأشار رونغي إلى أن ودائع العملاء، أي الودائع من غير البنوك والمؤسسات المالية، بلغت 27 مليار دينار، مسجلة نموا سنويا بنسبة 13,1٪، مؤكدا أن استقرار قاعدة التمويل خلال الفترة الأخيرة، رغم ما شهدته المنطقة من اضطرابات، يعكس مستوى الثقة الذي يحظى به البنك لدى عملائه، والمدعوم بعلاقات راسخة وطويلة الأمد، إلى جانب قوة العلامة التجارية والتصنيفات الائتمانية المرتفعة.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، أوضح رونغي أن البنك لم يتلق حتى الآن أي طلبات غير اعتيادية لتأجيل السداد منذ اندلاع الحرب، مضيفا أنه وفي إطار سير الأعمال المعتاد قد ترد بين حين وآخر طلبات محدودة، إلا أن الأشهر الماضية لم تشهد أي تطورات خارجة عن المألوف في هذا الجانب.

وأضاف أن مؤشرات القروض المتعثرة شهدت تحسنا نتيجة السياسة المتحفظة التي يتبعها البنك في تكوين المخصصات، ما أتاح نقل القروض المغطاة بالكامل بالمخصصات إلى خارج الميزانية العمومية.

وأشار إلى أن نتائج النصف الأول من عام 2026 استفادت أيضا من تحرير جزء من المخصصات الضريبية عقب الانتهاء من تسوية عدد من التقييمات الضريبية، متوقعا أن يمتد أثر هذه التسويات إلى نتائج العام بأكمله، بما يؤدي إلى تسجيل معدل ضريبة فعلي أقل من المعتاد خلال عام 2026. وأضاف أنه بعد انقضاء هذا الأثر، من المتوقع أن يعود معدل الضريبة الأساسي إلى نطاق يتراوح بين 16٪ و17٪.

واختتم رونغي حديثه، مؤكدا أن المجموعة ما تزال تحتفظ بنظرة تتسم بالتفاؤل الحذر تجاه ما تبقى من عام 2026، رغم استمرار التحديات وحالة عدم اليقين، مبينا أن توقعات نمو القروض ما تزال ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خانة الآحاد (mid_to_high single digit)، مستندة إلى قوة محفظة الإقراض قيد التنفيذ عبر شبكة المجموعة الممتدة في 13 دولة، وإلى محفظة قوية ومتنوعة من الفرص الائتمانية على المستويين الإقليمي والدولي.